

التصنيع من أجل التصدير

28 فبراير 2016

د.حازم الببلاوي



يواجه الاقتصاد المصري حاليا صعوبات متعددة، لعل أكثرها إلحاحا هو ما يعانيه الاقتصاد من عجز في العملة الأجنبية، الأمر الذي يمكن أن تترتب عليه صعوبات شديدة على مستوى الإنتاج المحلي ومستوى المعيشة. ولعل نقطة الضعف الرئيسية في الاقتصاد حاليا هي ضعف القطاع التصديري على النمو والتطور لمواجهة احتياجات البلد من العملة الأجنبية. وقبل أن نتناول هذا الموضوع، فعلينا أن نسترجع بعض الملامح الرئيسية للاقتصاد المصري المعاصر.

لمحة عن معالم الاقتصاد المصري:

لعل نقطة البداية هي أن نتذكر أن معدل النمو السكاني مازال مرتفعا، بل يبدو أنه قد ازداد خلال السنوات الأخيرة، بعد ان تحقق بعض الانضباط في السنوات السابقة. لقد كان عدد السكان في بداية الخمسينيات عند قيام ثورة يوليو حوالى 22 مليون نسمة، ليصل إلى ما يقرب من 42

مليون نسمة عند تولى حسنى مبارك الحكم، ليصل العدد عند نهاية حكمه إلى ما يقرب من 86 مليون نسمة. وقد جاوز هذا العدد التسعين مليونا الآن. وبذلك يتضاعف عدد السكان كل ثلاثة عقود تقريبا و لعلنا نذكر أن عدد سكان مصر عندما تولى محمد على الحكم فى بداية القرن التاسع عشر كان يتراوح بين 2,5 . 3 ملايين نسمة وحيث كانت مساحة الأراضى الزراعية تتراوح أيضا بين 2,5 . 3 ملايين فدان، أى بمعدل فدان تقريبا لكل فرد. والآن، ورغم هذه الزيادة الكبيرة فى السكان فإن حجم الرقعة الزراعية ربما يزيد قليلا على 8 ملايين فدان، أى بمعدل أكثر من عشرة أفراد للفدان الواحد حقا، لقد زادت الانتاجية الزراعية مع وسائل الانتاج والرى الحديث، ولكن لاننسى أيضا أن التوسع فى الأراضى الزراعية كان غالبا فى الصحاري، حيث تحول الكثير من الأراضى الخصبة فى الوادى والدلتا إلى أراض للبناء وكلنا يدرك ما تواجهه مصر من صعوبات فى زيادة نصيبها من مياه النيل.

وإذا تركنا الزراعة ومصادر المياه، فإن مصر لا تتمتع بوفرة كبيرة فى الموارد الطبيعية. فليس فى مصر غابات كما هو الحال فى كندا أو الهند أو اندونيسيا أول البرازيل كما أنها لا تعرف مناجم للفحم كما كان الحال مع انجلترا، وحيث كان هذا هو الأساس فى بدء الثورة الصناعية بها، كذلك تتمتع فرنسا وألمانيا بمصادر كافية من الفحم وتتمتع الهند بمساقط كثيرة للمياه وكذا كندا مما يساعد على توليد الكهرباء، وهناك جنوب افريقيا بمصادره الكبيرة من الذهب والمعادن الأخرى ولاننسى ما يتمتع به الاتحاد السوفيتى سابقا . روسيا حاليا. من مصادر متعددة للمعادن والبتترول كما لا تخلو الصين من مصادر عديدة من هذه الموارد وفى مقدمتها الفحم، أما مصر . فمصادرها من الموارد الطبيعية محدودة وكانت مصر أول دولة فى الشرق الأوسط يكتشف فيها البترول وتبين بعد ذلك أنه بكميات غير كافية مما جعل مصر من كبار، المستوردين للغاز ، والبتترول وقد اعلن أخيرا عن اكتشافات هامة للغاز فى البحر ومن الطبيعى ان يكون لذلك تأثير ايجابى على مستقبل الاقتصاد المصرى.

ورغم أن مصر قد عرفت تاريخيا بأنها سلة الغذاء للبحر المتوسط، فعندما أحتل الرومان مصر بعد هزيمة كليوباترة أمام القيصر أصبحت مصر «سلة الغذاء» لروما. وعندما فتح عمرو بن العاص مصر تحول هذا الفائض الغذائى لدولة الخلافة فى المدينة ثم دمشق ثم بغداد. تكرر نفس الشيء مع الحكم العثماني، ومع الاحتلال البريطانى أصبح القطن المصرى - مع القرن الأمريكى والهندي - أساس صناعة النسيج فى إنجلترا، وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية كانت مصر دائنة إنجلترا فيما عرف آنذاك بمشكلة «الارصدة الاسترلينية» التى سددها إنجلترا لمصر بعد ذلك بسنوات، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية وظهر المنسوجات الصناعية مع اكتشاف النيلون والألياف الصناعية تآكل دور القطن المصري.

وهكذا، كانت الزراعة مصدر فائض ما تحققه من محاصيل غذائية (القمح والأرز والذرة) أو مواد أولية للصناعة (القطن والكتان) لتصبح مصدرا للعجز فى الاقتصاد المصرى حيث اتجهت مصر إلى استيراد القمح لمقابلة الزيادة الهائلة فى السكان ولم تقابلها زيادة مماثلة فى الأراضى الزراعية وقد بدأ اعتماد مصر على استيراد القمح فى نهاية الخمسينيات من القرن الماضى عندما عرفت مصر لأول مرة فكرة المعونات الأجنبية، حيث عقد فى ذلك اتفاق بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، تقدم بمقتضاه القمح وتدفع مصر ثمنه بالجنيه المصرى الذى تستخدمه هيئة المعونة الأمريكية فى تمويل بعض المشروعات الصناعية والخدمية وهو ما عرف آنذاك بالمعونة الأمريكية وإذا كانت الزراعة قد فقدت دورها فى توفير فائض للاقتصاد المصرى منذ ستينيات القرن الماضى، فقد كان قطاع السياحة وقناة السويس يسد الفجوة إلى حد ما.